علاقات رومانيا مع اسرائيل : خلفيتها وابعادها

كان من جملة ما اثارته زيارة جولدا مئير الاخيرة لرومانيا ، انها اعادت الى الاذهان قصة العلاقات المتميزة بين رومانيا واسرائيل خصوصا بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ . فقد اتخذت رومانيا آنذاك موقفا منفردا عن دول الكتلة الشرقية ، وذلك برفضها ادانة العدوان وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل . وفي حين كانت علاقات اسرائيل مع دول الكتلة تتدهور — ومن ثم تتكدس جهودها التي كانت تبذلها للتقرب من هذه الدول — نمت علاقاتها مع رومانيا وتوطدت في مختلف الميادين . اما التفسير الذي حرصت رومانيا على تكراره لموقفها هذا فهو انها تسير وفق سياستها « الاستقلالية » التي تنتهجها في علاقاتها الدولية . ونعتقد ان هذه السياسة هي المدخل الحقيقي لفهم العلاقات الرومانية — الاسرائيلية وتطوراتها. ولذا سنتناول هذه العلاقات من خلال العناوين التالية : (١) اتجاه رومانيا « الاستقلالي » في علاقاتها الدولية — الخلفية الاساسية لعلاقاتها مع اسرائيل . (٢) موقف رومانيا تجاه النزاع العربي — الاسرائيلي . و(٣) العلاقات الثنائية بين البلدين ، كامتداد لهذا الاتجاه .

١ — اتجاه رومانيا « الاستقلالي » : بدأت رومانيا منذ اواسط الستينات ترفع شعار الاستقلال في انتهاج سياستها الخاصة ، التي تقضي بالتعاون مع مختلف الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية . ولم يكن هذا الشعار سوى ترجمة لابتعاد رومانيا عن مجموعة الدول الاشتراكية ، وانفتاحها على المعسكر الامبريالي ، بما يترتب على ذلك من تخل عن التزاماتها المبدئية لمناهضة الامبريالية ، الى مهادنة هذه الامبريالية واقامة علاقات ودية معها . وتعود جذور هذا الاتجاه الى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، والذي كان بداية الخلاف بين السوفييت وكل من الصين والبانيا . ففي ذلك المؤتمر وافق الوفد الحزبي الروماني على خط التحول السلمي للاشتراكية ، ابرز شعارات المؤتمر ، ولكنه تحفظ حول موضوع ستالين . ومع تطور الخلاف الصيني السوفييتي اتخذت رومانيا موقفا محايدا وان كانت ايدت الصين في لقاء عام ٥٧ في الاصرار على ضرورة عدم تدخل اي بلد في شؤون البلد الاخر ، وعدم اللجوء الى الضغوط الاقتصادية لتسوية الخلافات العقائدية ، وحق كل بلد اشتراكي في اختيار الاسلوب الذي يلائم ظروفه الموضوعية(١).

كانت رومانيا تخطو بذلك ، خطوتها الاولى في سياستها الجديدة ، اما الخطوة التالية فجاءت في بداية الستينات باعتراض رومانيا على السياسة الاقتصادية للكوميكون « مجلس التكامل الاقتصادي للدول الشيوعية » والتي كانت تقوم على استمرار الطابع الزراعي للاقتصاد الروماني . كان ذلك حين عرضت موسكو عام ٥٩ مخططا اقتصاديا يحدد مهمة كل من دول الكتلة ، ويقضي بأن تستمر رومانيا والبانيا وبلغاريا في تأمين الحاجات الزراعية لباقي دول الكتلة. ولكن رومانيا — وكذلك البانيا — رفضت هذا النوع من التخصص واعلنت ان على كل دولة ان تبني اقتصادها الخاص بها عن طريق تنمية الصناعة لا الزراعة فحسب . وفي عام ٦٤ حدث الانعطاف الكبير في الموقف الروماني متمثلا بخروج رومانيا رسميا على سياسة الكوميكون الاقتصادية. فكتب جيورجي ديج ، الامين العام للحزب آنذاك،مقالا في جريدة الحزب الرسمية انتقد فيه سياسة الكوميكون وطالب فيه صراحة برفع القيود عن رومانيا لتطور اقتصادها وترضي حاجاتها الاقليمية ومطالب شعبها اولا . وعقد الكوميكون اجتماعا طارئا في بوخارست اصر فيه السوفييت على ضرورة تقيد رومانيا ببنود الخطة العامة للكوميكون وتفاصيلها ، الا ان رومانيا باشرت في تطبيق مشروعاتها لتصنيع البلاد مخالفة المخطط الزراعي المقترح(٢). واستمرت رومانيا في اتخاذ خطوات متلاحقة كانت تزيدها ابتعادا عن مجموعة الدول الاشتراكية ، والتصاقا بدول المعسكر الغربي ، وبشكل يتخطى الجانب الاقتصادي ليكشف الابعاد السياسية الحقيقية للاتجاه الروماني . فبدأت منذ ذلك العام ، ٦٤ ، يعقد عدد من الاتفاقات الاقتصادية خاصة مع فرنسا والولايات المتحدة ، واخذ حجم التبادل التجاري لرومانيا يتضاءل مع الكتلة الاشتراكية ويزداد مع الدول الغربية . وعلى سبيل المثال انخفض حجم تجارتها مع الاتحاد السوفييتي في سنة واحدة ، ٦٧ — ٦٨ ، من النصف الى الثلث(٣). وبين عامي ٦٤ و٦٦ انخفض حجم تبادلها التجاري مع مجموعة الدول الاشتراكية من ٦٧٪ الى ٦٠٪ ، كما انخفضت صادراتها الى الاتحاد السوفييتي من